المستخرجات على صحيح البخاري
(مستخرج أبي نعيم الأصبهاني أنموذجا)

The excerpts on Saheeh Al Bukhari
Excerpts of Abi Naim Al Asbahani Anmudhdja

بوشامة رضا : أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الإسلامية- جامعة الجزائر 1

تاريخ إرسال المقال: 2018/10/ 09 **تاريخ قبول المقال:**2018/12/08

الملخص

عُني علماءُ الأمّة بحفظِ سنّةِ نبيِّهم صلى الله عليه وسلم ومن ذلك العناية بمصادرها ، فاهتمُّوا بصحيح الإمام البخاري بشرحه واختصاره وإفراد رجاله في مصنّفات مستقلّة ، كما قام كثيرٌ ممّن جاء بعده بالاستخراج عليها ،ومن المستخرجات على «صحيح البخاري» التي كثرت فوائدُها وعُرف قدرُ جامعها ، فأفاد الشُرّاحُ منه كثيراً في شروحاتهم على «الصحيح» وغيره «مستخرج أبي نعيم الأصبهاني» الذي كان في عُرف المشتغلين بالتراث في عِداد المفقود ؛ إلّا أنّه حُفظ في مكتبة من مكتبات تركيا باسم «صحيح البخاري» ، وهو في الحقيقة كتاب «المستخرج» ، فعزمت على إخراج كنوزه وفوائده معتمداً على النسخة الخطية منه ،وفي هذا الدراسة بيان لمصطلح الاستخراج، وذكر شروطه وفوائده، ومتعلقات ذلك بـ«مستخرج أبي نعيم» ، والسبب الذي دعاني إلى التمثيل من «مستخرج أبي نعيم» ما رأيته واقعًا في كتب المصطلح من ذكر القواعد والفوائد دون أمثلة واقعية من كتب المستخرجات إلا في الشيء القليل النادر ، وقواعد المصطلح لا يُمكن فهمها فهما دقيقًا إلا بعد النظر في الأمثلة الظاهرة في كتب السُّنة ، وهذا البحث أنموذج لذلك.

الكلمات المفتاحية : مستخرج ؛ أبو نعيم ؛ الأصبهاني ؛ المستخرجات . صحيح. البخاري.

المؤلف المرسل: بوشامة رضا ، redabouchama@hotmail.com

المنارة للاستشارات

Abstract

The scholars of the Ummah were committed to preserving the Sunnah of their prophet ﷺ and its sources. They were therefore interested in Saheeh Al Bokhari, explaining it, summarizing it and writting on his men in independent works.

Also, many of those who came after him "Al Imam Al Bukhari" have been doing extractions since these excerpts. And among these excerpts on "Saheeh Al Bukhari" which had so many meditations and whose author had gained an important place "The Excerpt of Abi Naim AL Asbahani" whose heritage veterans had considered as being one of the rarest. Except that the latter had been kept in a library in Turkey under the name of "Saheeh Al Bukhari" which is only the book of "The Excerpt". Hence, I was determined to bring out its treasures and meditations on the basis of its written version.

This study includes an explanation of the term "Extraction", citing its conditions and meditations and its relationship with "The Excerpt of Abu Naim".

The reason that led me to the representation (in the form of an example) of "Excerpt of Abi Naim", is what I found in the terminology books, like quoting the rules and meditations without giving realistic examples from excerpts books, except in rare cases.

It remains to be seen that the rules of terminology can not be assimilated with precision until after considering the examples that appear in the books of the Sunnah, and this research is a model.

Keywords: Excerpt, Abu Naeem, Asbahani, Excerpts, Saheeh Al Bukhari.

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرورِ أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى بشيراً ونذيراً فأخرج الناسَ من الظلمات إلى النور، جاء بأتمِّ رسالة وأعظم بيان فكانت رسالتُه شاملةً لمصالح البشر، فتعهّد الله تعالى بحفظها، قال تعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون}**، والسُّنَّةُ النبويةُ داخلةٌ في هذا الوعد الصادق بالحفظ؛ لأنّها شارحةٌ للقرآن، ومبيِّنةٌ له، فضياعُ شيءٍ منها ينافي ما وعد الله به من الحفظ.

وتأكيداً لهذا الوعد وفّق الله تعالى لها حُفّاظاً عارفين وجهابذةً عالمين وصيارفةً ناقدين، يَنفون عنها تَحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين، فتنوَّعوا في

المنارة للاستشارات

تصنيفها، وتدوينها، حرصاً على حفظِها، وخوفاً من إضاعتِها.

فعُـني علمـاءُ الأمَّـة بحفـظِ سنَّةِ نبيِّهم ﷺ، فحـاز حديثُ المصـطفى من الوقايةِ والمحافظةِ ما لم يكن قطُّ لحديث نبيٍّ من الأنبياء عليهم السلام، فكان مِن بين هذه التصانيف الكثيرة كتابَا أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجَّاج القشيري رحمهما الله تعالى، اللّذان يُعدَّان من أصحِّ الكتب بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ، وقد حظيَ الصحيحان بعناية فائقة من العلـماء في سائر العصـور؛ فاهتمُّوا بشـرحهما واختصارهمـا وإفراد رجالهما في مصنّفات مستقلّة، كما قام كثيرٌ مِمَّن جاء بعدهما بالاستخراج عليهما.

ومن المستخرجات على «صحيح البخاري» التي كثرت فوائدُها وعُرف قدرُ جامعها، فأفاد الشُرَّاحُ منه كثيرًا في شروحاتهم على «الصحيح» وغيره «مستخرج أبي نعيم الأصبهاني» الذي كان في عُرف المشتغلين بالتراث في عِداد المفقود؛ إلَّا أنَّه حُفظ في مكتبة مِن مكتبات تركيا باسم «صحيح البخاري»، وهو في الحقيقة كتاب «المستخرج»، فعزمت على إخراج كنوزه وفوائده معتمدًا على النسخة الخطية منه، وسأرفق صورًا لها في ملحق آخر البحث.

وفي هذا الدراسة بيان لمصطلح الاستخراج، وذكر شروطه وفوائده، ومتعلقات ذلك بـ«مستخرج أبي نعيم»، فكان تقسيمه على هذه المباحث:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للحافظ أبي نعيم الأصبهاني.

المبحث الثاني: معنى الاستخراج لغة واصطلاحًا، وتنزيل ذلك على «مستخرج أبي نعيم».

المبحث الثالث: شرط الاستخراج، وتنزيله على «مستخرج أبي نعيم».

المبحث الرابع: فوائد الاستخراج، والتمثيل من «مستخرج أبي نعيم».

إشكالية البحث

السبب الذي دعاني إلى التمثيل من «مستخرج أبي نعيم» ما رأيته واقعًا في كتب المصطلح مِن ذكر القواعد والفوائد دون أمثلة واقعية من كتب المستخرجات إلا في الشيء القليل النادر، ولا يشكُّ مَن الحديث صناعته أنَّ قواعد المصطلح لا يُمكن فهمها فهما دقيقًا إلا بعد النظر في الأمثلة الظاهرة في كتب السُّنة، فلذلك ارتأيت دراسة الاستخراج على «صحيح البخاري» من واقع كتاب أبي نعيم، ليُستعان به على فهم وإدراك هذا النوع المتعلق بالحديث الصحيح، خاصَّة أنَّ المستخرجات على صحيح البخاري فُقدت، ولم نجد منها إلا نقولات عن أهل العلم مِن شرَّاح «الصحيح»، ولمَّا مَنَّ الله تعالى بالوقوف على هذه القطعة في إحدى مكتبات تركيا - وكان في عداد المفقود

المنارة للاستشارات

ـ كانت هذه الدراسة لموضوع الاستخراج من واقع هذا الكتاب؛ ويُعدُّ هذا أيضا خدمة لـ«صحيح البخاري».

وسيجد القارئ أنَّ فوائدَ المستخرَج لا تقتَصِر على ما ذكره ابن الصلاح والنووي والحافظ ابن حجر وغيرهم، بل يمكن استنباط بعض الفوائد مِن خلال المقارنة بين ما أورده البخاري في «الصحيح» وما استخرجه عليه أبو نعيم، فلذلك ذكرت في ثنايا الفوائد فوائد أخرى لم ينصَّ عليها علماء المصطلح ودلَّلت عليها بأمثلة تطبيقية واضحة، والله من وراء القصد.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للمؤلف

هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني، المشهور بأبي نُعيم.

وُلد في رجب سنة (336هـ) في مدينة أصبهان التي كانت تعجُّ بالمحدثين والعلماء، وكان أهل بيته أهل علم، فقد ترجم أبو نعيم لوالده في كتابه «أخبار أصبهان»، واعتنى به والده عناية خاصَّة، حيث سمَّعه من علماء عصره واستجاز له من كبار المسندين، وهو لم يبلغ العاشرة من عمره.

قال الذهبي: «وتهيأ له مِن لقيِّ الكبار ما لم يقع لحافظٍ، وكانت وفاة أبيه بعد أن بلغ مبلغ الرِّجال، حيث كان عمره عند وفاة أبيه تسعًا وعشرين سنة».

ورحل خارج أصبهان وعمره عشرون سنة، وسمع من المحدثين ببغداد والبصرة والكوفة ونيسابور ومكة وغيرها من البلدان، فسمع من أبي القاسم الطبراني، وأبي بكر القطيعي، وأبي الشيخ الأصبهني، والحافظ الجعابي، وأبي عمرو ابن حمدان، وأبي أحمد الحاكم وغيرهم من حفاظ أهل الحديث، وجمع الكثير من الروايات والكتب المصنفات، فكانت نتيجة ذلك كثرة المصنفات، فصنف ما يزيد على المائة، وأشهر مصنفاته «معرفة الصحابة»، «حلية الأولياء»، «أخبار أصبهان»، «دلائل النبوة»، «المستخرج على صحيح البخاري»، «المستخرج على صحيح مسلم»، «صفة الجنة»، «صفة النفاق ونعت المنافقين»، وغيرها كثير من المصنفات والأجزاء الحديثية.

وأخذ عنه العلم كثير من الحفاظ، كالخطيب البغدادي، وأبي سعد الماليني، وأبي علي الحداد، وغيرهم.

قال الذهبي: «كان حافظًا مبرِّزًا عالي الإسناد، تفرَّد في الدنيا بشيء كثير من العوالي، وهاجر إلى لُقيِّه الحفَّاظُ».

ولا زال يؤلف ويروي ويفيد إلى أن وافته المنية عام (430هـ) وله أربع وتسعون

المنارة للاستشارات

سنة، رحمه الله رحمة واسعة[1].

المبحث الثاني: معنى الاستخراج لغة واصطلاحا.

الاستخراج لغة: مأخوذ من مادة (خرج).

قال ابن فارس: «الخاء والرَّاء والجيمُ أصلَان، وقد يُمكنُ الجمعُ بينهما، إلَّا أنَّا سلَكنا الطَّريقَ الواضحَ، فالأوَّلُ: النَّفاذُ عن الشَّيء، والثَّاني: اختلَافُ لَوْنَين.

فأَمَّا الأَوَّلُ فقولُنَا خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا، والخراجُ بالجسَدِ، والخرَاجُ والخَرْجُ: الإتَاوَةُ؛ لأنَّه مالٌ يُخرِجُهُ المُعطِي ...

وأمَّا الأصلُ الآخرُ: فالخَرَجُ لَونَانِ بين سوَادٍ وبياضٍ؛ يقال نَعَامَةٌ خَرْجَاءُ وظَلِيمٌ أَخرَج، ويُقال إنَّ الخَرْجَاءَ الشَّاةُ تَبيَضُّ رجلاهَا إلى خاصِرَتهَا.ومِنَ البابِ أرض مخَرَّجةٌ، إذَا كان نبتُها في مكانٍ دُونَ مكان ...»[2].

والاستخراجُ يأتي بمعنى الاستنباط والاستخلاص، يُقال: استخرَجتُ الشيءَ من المعدن: خلَّصته من ترابه[3].

وأمَّا في عُرف المحدِّثين فهناك عدة تعاريف، لكنها إلى وصف عمل المستخرج أقرب منها إلى تحديد تعريف اصطلاحيٍّ، ومن ذلك ما قال السخاوي: «والاستخرَاجُ أن يَعْمِدَ حافِظٌ إلى «صحيح البخاريِّ» مَثَلًا، فيُورِدَ أحاديثَه حديثًا حديثًا بأسانِيدَ لنفسِه، غيرَ مُلتزِمٍ فيها ثقةَ الرُّواةِ - وإنْ شَذَّ بعضُهم حيثُ جعلَهُ شرطًا - منْ غَيْرِ طَرِيقِ البخاريِّ إلى أنْ يَلْتَقِي معه في شيخِهِ، أو في شيخ شيخِهِ، وهكذا ولو في الصَّحابِيِّ كما صرَّحَ به بعضُهم»[4].

تنزيل تعريف السخاوي على «مُستخرج أبي نعيم»

وهذا التعريف مُستنبط مِن عمل أبي نعيم وغيره، وبيانه من «مستخرج أبي نعيم» أن يُقال:

عَمَدَ أبو نعيم الحافظ إلى «صحيح البخاري»، فنظر في أحاديثه، فأوردها حديثًا حديثًا، بأسانيد لنفسه، يرويها عن شيوخه كأبي الشيخ الأصبهاني الحافظ الثقة، والطبراني سليمان بن أحمد صاحب المصنفات، وأبي بكر بن خلاد وغيرهم من الثقات.

وقد يكون في الإسناد مَن هو مُتكلَّمٌ فيه ولا يُشترط أن يكون كلُّ مَن في الإسناد إلى الالتقاء مع البخاري في شيخه أو شيخ شيخه من الثقات، فقد روى أبو نعيم حديثًا من طريق أحد المتهمين بالكذب، فقال (ل: 68/أ): حدَّثنا سليمان بنُ أحمد، ثنا عُبيدُ الله بنُ محمَّد المَعْمَريُّ، ثنا إسماعيل بنُ أبي أويس، حدَّثني عن سليمان بنِ

المنارة للاستشارات

بلال، عن محمّد بنُ عبد الله بنِ أبي عَتيق، عن ابنِ شهاب، عن عُروة، عن عائشة: «أنّ رسولَ الله ﷺ كان يَدعو في الصّلاةِ: **«اللّهُمّ إنّي أعُوذُ بِكَ مِنَ المَأثَمِ والمَغرَمِ»**، فَقَالُوا: ما أكثرَ ما تستعيذُ من المغرَمِ؟ فقال: **«إنّ الرّجُلَ إذَا غَرِمَ حَدّثَ فَكَذَبَ، ووَعَدَ فأخلَفَ»**

رواه (أي البخاري) عن إسماعيل بنِ أبي أُوَيْسٍ».

وفي سند أبي نُعَيم: عُبيدُ الله بنُ محمّد بنِ عبدِ العزيز المعمري أو العمري، من شيوخ الطّبراني، رماه النّسائي بالكذب[5].

وروى أيضا حديثًا آخر من طريقه لكن مقرونًا بغيره، فقال (ل: 102/أ): «حدّثنا سُليمان بنُ أحمد، ثنا حَفص بنُ عمر بنِ الصّبّاح، وعُبيدُ الله بنُ عمر العُمَريُّ، قالا: ثنا إسمَاعِيلُ بنُ أبي أُويس، حدّثني إسمَاعِيلُ بنُ إبرَاهِيمَ بنِ عُقبَةَ، عن عمّه مُوسَى بنِ عُقبَةَ، قال: قال ابنُ شِهَابٍ، حدّثني أنَس بنُ مالك: «أنّ رِجَالًا مِنَ الأنصَارِ استَأذَنُوا رسولَ الله ﷺ، فَقَالُوا: ائذَنْ لَنَا يا رسولَ الله، فَلنَترُك لِابنِ أختِنا عبّاس فِدَاءَهُ، فقال: **«لَا وَاللهِ، لَا تَذَرُونَ لَهُ دِرْهَمًا وَاحِدًا»** رواه عن إسماعيل بنِ أبي أويس».

لكن الغالب في رواياته عن الأئمّة الثقات المشهورين.

ورواياته كلُّها من غير طريق الإمام البخاري إلا في القليل النّادر، إذا ضاق مخرجُه عليه ولم يجد الحديث الذي أورده إلّا من طريق محمد بن إسماعيل البخاري، كما سيأتي ذكر ذلك في شرط الاستخراج.

وقد بيّن أبو نعيم في الأحاديث التي ذكرها موضع الالتقاء، فكان يُعلّق بعد كلّ حديث، فيَذكر الراويَ موضع الالتقاء، سواء كان شيخَ البخاري - وهذا في الغالب - أو من فوقه، كقوله في الحديث الأول:

حدثنا علي بنُ محمد بنِ إسماعيل الطوسيُّ بمكّةَ، ثنا محمد بنُ إسحاق ابنِ خُزَيْمَة، ثنا محمد بنُ بشّار، ثنا عبد الوهّاب بنُ عبد المجيد.ح وحدثنا أبو إسحاق بنُ حمزة، حدثني إسحاق بنُ أيّوب، ثنا محمد بنُ المثّنى ومحمد ابنِ بشّار، قالا: ثنا عبد الوهّاب، قال: ثنا عُبَيْد الله بنُ عُمَر، عن وَهْب بنِ كَيْسان، عن جابر بنِ عبد الله قال: خرجتُ مع رسول الله ﷺ في غَزاةٍ ....».ثم قال: «رواه عن محمد بنِ بشّار».

ففي هذا الحديث كان الالتقاء في شيخ البخاري محمد بن بشار، وفي شيخ شيخه عبد الوهاب الثقفي في طريق إسحاق بن أيوب، عن محمد بن المثنى.

فظهر بهذا موافقة ما عمله أبو نعيم لما ذكره السخاوي من تعريف للمستخرج.

المبحث الثالث: شرط الاستخراج وتنزيله على مستخرج أبي نعيم

ذكر السخاوي بعد الكلام السابق أنّ للاستخراج شروطًا يلتزم بها

المنارة للاستشارات

المستخرِج، فقال: «لكِنْ لا يَسُوغُ للمُخَرِّج العدُولُ عن الطَّريقِ الَّتي يقرُبُ اجتِمَاعُهُ مع مُصَنِّفِ الأصلِ فيها إلى الطَّريقِ البَعيدةِ إلَّا لِغرضٍ مِن عُلُوٍّ، أو زيادةِ حُكمٍ مُهِمٍّ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.... وربَّما عَزَّ على الحَافِظِ وُجودُ بعضِ الأحاديثِ فيترُكهُ أصلًا، أو يُعَلِّقُهُ عن بعضِ رُواتِهِ، أو يُورِدُهُ مِن جهةِ مُصَنِّفِ الأصل»[6].

فالشرط الأوّل الذي ذكره هو عدم العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعه فيها مع مصنِّف الأصل كالبخاري هنا؛ فإنَّ أبا نعيم في الغالب ذكر الأسانيد التي تجمعه مع البخاري في شيوخه، وقد ينتقل إلى مَن فوقهم للأسباب التي ذكرها السخاوي.

السبب الأول: العلو

حيث تكون الطريق التي يجتمع فيها أبو نعيم مع مَن هم فوق شيوخ البخاري كشيوخ شيوخه أو من فوقهم أقلّ رجالا ما لو أخرجه من طريق يجتمع فيها مع شيخ البخاري.

مثال ذلك:ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2576): حدَّثنا إبراهيم بن المنذر، حدَّثنا معنٌ، قال: حدَّثني إبراهيم بن طَهْمَان، عن محمَّد بنِ زِيَادٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كان رسولَ الله ﷺ إذا أُتِيَ بطعامٍ سَأَلَ عنه: أَهَدِيَّةٌ أم صدَقَةٌ؟ فإن قيلَ: صدَقَةٌ، قال لأَصْحَابِهِ: كلُوا، ولَمْ يأكُل، وإن قيلَ هَدِيَّةٌ، ضَرَبَ بيَدِهِ ﷺ، فأَكَلَ معهم».

واستخرجه أبو نعيم (ل: 114/أ) فقال: «حدَّثنا سُليمان بنُ أحمد، ثنا المِقدام بنُ داود، ثنا خالد ابنُ نِزار، ثنا إبرَاهِيمُ بنُ طَهمانَ، عن محمَّد بنِ زِيَادٍ، عن أبي هريرَةَ، قال: «كان النَّاسُ إذا أَتَوْا رسولَ الله ﷺ بالتَّمرِ سَأَلَ عَنهُ، فَإن قالوا: صَدَقَةٌ، قال: **«كُلُوا»**، وَلَمْ يَأكُلْ، وَإن قالوا: هَدِيَّةٌ، أَكَلَ مَعَهُم».

رواه عن إبراهيم بنِ المُنذِر، عن مَعن، عن إبراهيم بنِ طهمان».

فهذا السند لو استخرجه أبو نعيم من طريق شيخ البخاري - وهو إبراهيم بن المنذر - لكان سندُه نازلاً، لكن آثر الإسناد العالي على النازل، ولو لم يروِ الحديث من طريق شيخ البخاري، وهو في هذا السند كأنَّه سمعه من البخاري وهو ما يُسمَّى بعلوِّ المصافحة، أي صافح البخاريَّ وسمع منه، لأنَّ شيخه سليمان بن أحمد الطبراني ساوى الإمام البخاري في عدد الرواة بينه وبين النَّبيِّ ﷺ، وأبو نعيم صار كالآخذ عن الإمام البخاري وبين وفاتيهما أكثر من (170) سنة[7].

السبب الثاني: الزيادات في المتن، وهي زيادات توضيحية أو تفسيرية أو فوائد متفرِّقة.

ومن أمثلة ذلك:ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2134) قال: حدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا سُفيانُ: كان عَمرو بن دينَار، يُحَدِّثُهُ عن الزُّهريِّ، عن مالك بن أَوْسٍ أَنَّهُ قال:

المنارة للاستشارات

مَن عنده صَرْفٌ؟ فقال طَلحةُ: أنا، حتَّى يَجِيءَ خَازِنُنَا من الغابة. قال سفيانُ: هو الَّذي حَفِظْنَاهُ مِن الزُّهريِّ ليس فيه زِيادةٌ. فقال: أخبرني مَالِكُ بنُ أَوْسِ بنِ الحَدَثَانِ: سمع عمر بنَ الخطَّاب رضي اللَّه عنه يُخْبِرُ عن رسولِ اللَّه ﷺ، قال: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ».

فهذا الحديث له تتمَّة وزيادات لم تَرِد في «الصحيح»، وأوردها أبو نعيم في «المستخرج»، لكن لم يروه من طريق شيخ البخاري، وإنَّما من طريق الحميدي، عن سفيان فقال (ل: 8/ب): حدَّثنا أبو علي محمَّد بنُ أحمد، ثنا بِشْر بنُ موسى، ثنا الحُمَيْدي، ثنا سفيان، ثنا عَمْرو بنُ دينار أوَّلًا قبل أن نَلقَى الزُّهري، عن ابنِ شهاب الزُّهري، عن مالك بنِ أَوْس بنِ الحَدَثان قال: أتيتُ بمائة دينارٍ أَبْغي بها صَرْفًا، فقال طلحةُ: عندنا صرفٌ، انتظِرْ يأتي خازِنُنا، وأخذَ منِّي المائةَ دينار، فقال لي عُمَر: لا تُفارِقْه؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «**الذَّهَبُ بالوَرِقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ**»، فلمَّا جاء الزُّهري لم يَذكُرِ الكلام، وسمعتُ الزُّهري يقولُ: سمعتُ مالك بن أَوْس ابنِ الحَدَثان النَّصْري، سمعتُ عُمَر بنَ الخطَّاب يقولُ: سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «**الذَّهَبُ بالوَرِقِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ**».

قال الحُمَيْدِيُّ: قال سفيان: «وهذا أَصَحُّ حديثٍ رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ في هذا» يعني في الصَّرْف.

وأمَّا إن عرَّ عليه أن يستخرج حديثًا، ولم يجد له إسنادا من غير طريق البخاري

فقد ذكر السخاوي وغيره أنَّ هذا لا يخلو من عدة طرائق:

الأولى: إمَّا أن يُغفله، فلا يذكره في «المستخرج»، ولم أقف إلا على مثال واحد في هذه القطعة من «مستخرج أبي نعيم»، وهذا يدلُّ على كثرة حفظه وسعة رواياته، فقد استخرج جلَّ أحاديث البخاري بأسانيد لنفسه إلا ما قلَّ.

ومثال ذلك: الحديث الذي أورده البخاري في كتاب الهبة: باب: قبول الهدية من المشركين (2617) قال: حدَّثنا عبد اللَّه بنُ عبد الوهَّاب، حدَّثنا خالد بن الحارث، حدَّثنا شعبةُ، عن هِشام بن زيد، عن أنس بنِ مالِكٍ رضي اللَّه عنه: «أنَّ يهُودِيَّةً أتَتِ النَّبيَّ ﷺ بشاةٍ مَسْمُومَةٍ، فأكل منها، فَجِيءَ بها فقيل: ألَا نقتُلُها، قال: لا، فما زِلْتُ أعرِفُها في لَهَوَاتِ رسولِ اللَّه ﷺ».

المنارة للاستشارات

فهذا لم يستخرجه أبو نعيم وموضعه في (ل:123/ب)، ولعله عزَّ عليه وضاق عليه مخرجه ولم يورده لا تعليقا ولا رواية، والله أعلم.

الثانية: أو يُعلِّقه عن بعض رواته؛ وذلك أنَّه لم يجد طريقًا يوصله إلى إسناد البخاري في شيخه أو شيخ شيخه.

ومثال ذلك ما ذكره أبو نعيم برقم: (ل: 55/أ) قال: «حدَّثنا يحيى بنُ بُكَيْر، ثنا اللَّيْث بنُ سعد، عن عُبَيْد الله بنِ أبي جعفر، عن محمَّد بنِ عبدِ الرَّحمن، عن عُرْوَة، عن عائشة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ**»، قضى به عُمَر في خلافته. رواه عن يحيى بنِ بكير».

ففي هذا المثال لم يذكر أبو نعيم إسناده إلى يحيى بن بُكير شيخ البخاري، بل اكتفى بإيراد سند البخاري إذ عزَّ عليه وضاق.

الثالثة: إن كان معلقًا في الصحيح، ولم يجد له أبو نعيم طريقًا يوصله اكتفى بذكره معلقًا كما ذكره البخاري.

مثاله: قول أبي نعيم في الحديث: (ل: 18/ب) « قال اللَّيْث، عن أبي الزِّناد: كان عروة بنُ الزبير يحدِّثُ عن سهل بنِ أبي حَثْمَة الأنصاري من بني حارثة، أنَّه حدَّثه عن زيد بن ثابت قال: كان الناسُ في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثِّمار، فإذا جَدَّ الناسُ وحضرَ تقاضيهم قال المُبْتاعُ: إنه أصاب الثَّمَرَ الدُّمانُ، أصابه مرضٌ، أصابه قُشامٌ، عاهاتٌ يحتجُّون بها، فقال رسولُ الله ﷺ لمَّا كثرت عنده الخصومةُ في ذلك: «**فإمَّا لا، فلا تتبايعوا حتى يبدوَ صلاحُ الثَّمَرَة**»، كالمشورة يشيرُها؛ لكثرة خصومتهم».

وهكذا ذكره البخاري في «الصحيح».

قال الحافظ ابن حجر: «قَوْلُهُ: وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ...إلخ، لَمْ أَرَهُ مَوْصُولًا مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ»[8].

الرابعة: وإمَّا أن يورده بإسناده لكن من طريق البخاري إذ ضاق عليه مخرج الحديث.

ومثاله: ما ذكره أبو نعيم في «المستخرج» (ل: 13/ب)، قال: «حدَّثنا محمد بنُ محمد بنِ محمد، ثنا الفَرَبْري، ثنا البخاري، ثنا عبد الله بنُ الصبَّاح، ثنا أبو علي الحنفي، ثنا عبد الرحمن بنُ عبد الله بنِ دينار، حدثني أبي، عن عبد الله بنِ عُمَر قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يبيع حاضرٌ لبادٍ».

قال ابن حجر: «وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخاري»[9].

المنارة للاستشارات

المبحث الرابع: فوائد الاستخراج، والتمثيل من «مستخرج أبي نعيم»

للمستخرجات فوائد كثيرة، خاصة ما استخرج على «الصحيحين»، وقد ذكر ابن الصلاح وغيره مجموعة من الفوائد، وأثناء دراسة الأحاديث التي أوردها أبو نعيم في «مستخرجه» تبيَّنت أمثلة لتلك الفوائد، وزادت عليها أخرى لم يُشَر إليها، وفي هذا المبحث أذكر أمثلة من تلك الفوائد مقارنًا بين الكتابين العظيمين «صحيح البخاري» و«مستخرج أبي نعيم»؛ لتظهر وتتجلى تلك الفوائد:

فمن ذلك:

1. علوُّ الإسناد[10]

والعلوُّ أنواع، وقد وقع لأبي نعيم في «مستخرجه» أصناف من العلو، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2576) قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ المنذر، حدَّثنا مَعْنٌ، قال: حدَّثني إبراهيمُ بنُ طهمان، عن محمَّد بنِ زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كانَ رسولُ الله ﷺ إذا أُتِيَ بطعامٍ سألَ عنه: «أهديَّةٌ أم صدقةٌ؟»، فإنْ قيل صدقةٌ، قال لأصحابه: «كلُوا»، ولَمْ يأكُل، وإن قيلَ هديَّةٌ، ضربَ بيدِهِ ﷺ، فأكلَ معهم».

فبيَّن البخاري وإبراهيم بن طهمان رجلان، واستخرجه أبو نعيم (ل: 113/ب) فقال: حدَّثنا سُليمان بنُ أحمد، ثنا المقدام بنُ داود، ثنا خالد ابنُ نِزار، ثنا إبرَاهِيمُ بنُ طَهمانَ، عن محمَّد بنِ زِيَادٍ، عن أبي هريرَةَ، الحديث.

فبينه وبين إبراهيم بن طهمان ثلاثة رواة، وهذا علوُّ المصافحة، فكأنَّ أبا نعيم أخذه من البخاري وصافحه، وتقدَّم بيان ذلك، وله من هذا العلو عدة أمثلة.

2. الزيادةُ في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظٍ زائدة وتتمَّات في بعض الأحاديث تُثبتُ صحَّتها بهذه التَّخاريج؛ لأنَّها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت[11].

وهذه الزيادات قد تبيِّن الكلام المحذوف والمتن المختصر، وتوضح معاني الأحاديث.

ومثال ذلك ما وقع عند أبي نعيم برقم: (ل: 131/ب) حدَّثنا أبو إسحاق بنُ حمزة، حدَّثني أبو حفص السُّلَمي عُمَر ابنُ عبدِ الرَّحمن، ثنا عبدُ الله بنُ محمَّد بنِ عبدٍ، ثنا جُوَيرِيَة، عن نافع، أنَّ عبدَ الله بنَ عُمَر أخبره: «أنَّ النَّاسَ كانوا يتبايعون في الجاهليَّةِ الجَزورَ إلى حَبَل الحَبَلَةِ، وحَبَلُ الحَبَلَةِ: أن تُنتَجَ النَّاقةُ ما في بَطنِها، ثمَّ يُنتَجُ الَّتي نَتَجت، فنهى رسولُ الله ﷺ عن ذلك».

وقوله في الحديث: «وحَبَلُ الحَبَلَةِ: أن تُنتَجَ النَّاقةُ ما في بَطنِها، ثمَّ يُنتَجُ الَّتي نَتَجت» لم

المنارة للاستشارات

يرد في «صحيح البخاري» برقم: (2256)، وإنّما ورد في آخر الحديث قوله: « فَسَّرَهُ نَافِعٌ: أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا».

مثال آخر: قال أبو نعيم (ل: 64/أ): حدّثنا أبو إسحاق بنُ حمزة، حدّثني محمّدُ بنُ سعيد البنّا، ثنا المعافا، ثنا فُلَيْحٌ، عن هِلال هو ابنُ عليٍّ، عن عبدِ الرّحمن بنِ أبي عَمْرَة، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «وَمِن حَقِّ الإِبِلِ أَنْ تُحلَبَ عَلَى المَاءِ يَوْمَ وِرْدِهَا».

والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (2378)، وليس فيه: «يوم وِردها».

قال ابنُ حجر: «زاد أبو نُعَيم في «المُستخرج» والبرقاني في «المصافحة» من طريق المعافى بن سليمان، عن فُليح: يوم ورودها»[12].

مثال آخر: ذكر البخاري (2582) حدّثنا أبو مَعْمَر، حدّثنا عبد الوارث، حدّثنا عَزْرَةُ بنُ ثابت الأنصاريُّ، قال: حدّثني ثمامةُ بنُ عبد اللّه، قال: دخلتُ عليه فنَاوَلني طِيبًا، قال: «كان أنسٌ رضي الله عنه لا يَرُدُّ الطِّيبَ»

قال: وزَعمَ أنسٌ: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان لاَ يَرُدُّ الطِّيبَ».

ذهب بعض الشُّرّاح أنّ الضمير لأنس، وقائل فناولني أي ثمامة، وهذا خطأ، وبيّنت رواية أبي نعيم أنّ قائل ذلك هو عزرة، فقال (ل: 115/ب): حدّثنا علي بنُ هارون، ثنا موسى بنُ هارون، ثنا بِشر بنُ مُعاذ العقدي إملاءً من كتابه بالبصرة، ثنا عَبدُ الوَارِثِ، ثنا عَزْرَةُ بنُ ثَابِت الأَنصَارِيُّ، قال: دخلتُ على ثُمَامَةَ بنِ عَبدِ اللّه فَنَاوَلَنِي طِيبًا، قلتُ: قد تطيّبتُ، فقال: «كَانَ أَنَسٌ لاَ يَرُدُّ الطِّيبَ، وزعم أنّ رسولَ الله ﷺ كان لا يردُّه».

قال ابنُ حجر: «قوله حدّثني ثُمامة بنُ عبد اللّه قال: «دخلتُ عليه فناولني طِيبًا، قال: كان أنسٌ لا يَردُّ الطِّيب»، فاعِلُ قال هو عَزْرة، والضّمير لِثُمامة، وزَعم بعضُ الشُّرّاح أنّ الضّميرَ لأنس، وليس كذلك، فقد أخرجه أبو نُعَيم من طريق بِشر بنِ مُعاذ، عن عبد الوارث، عن عَزرة بنِ ثابت قال: دخلتُ على ثُمامة فناولني طِيبًا، قلتُ: قد تطيّبتُ، فقال: كان أنسٌ لا يَردُّ الطِّيب»[13].

3 ـ زيادة قوة الحديث بكثرة الطرق، أي: ليُرَجّح بها عند المعارضة[14].

قد يقع الاختلاف في بعض الطرق في الأسانيد والمتون، ويتوقّف الترجيح على تتبع الطرق، خاصّة إذا كانت الطرق مؤيّدة لاختيار البخاري ومسلم في صحيحيهما، والطرق الثابتة في المستخرجات تزيد أحاديث الصحيحين قوة وترجحها على غيرها عند الاختلاف.

المنارة للاستشارات

ومن أمثلة ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» (2581) قال: حدَّثنا إسماعيل، قال: حدَّثني أخي، عن سليمان، عن هشام عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ نساء رسول الله ﷺ كنَّ حزبين، فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة ...» الحديث بطوله.

وخالف محمد بن يحيى الذهليُّ البخاريَّ في إسناده، فرواه عن إسماعيل، حدَّثني إسماعيل بن بلال به. لم يذكر الواسطة بين إسماعيل وسليمان.

واستخرجه أبو نعيم (ل: 115/ب) قال: حدَّثنا أبو إسحاق بنُ حمزة، حدَّثني أبو بكر محمَّدُ بنُ الحسن بنِ مُكرم، ثنا حُميد بنُ زنجويه، ثنا ابنُ أبي أويس، حدَّثني أخي، عن سُليمان بنِ بلال، عن هشامِ بنِ عُروَةَ، عن أبيهِ، عن عَائِشَةَ.

فتابع حميد بن زنجويه البخاريَّ على ذكر أخي إسماعيل.

قال الحافظُ ابنُ حجر: «قوله: حدَّثنا إسماعيل، هو ابنُ أبي أُويس، حدَّثني أخي، هو أبو بكر عبدُ الحميد، عن سليمان هو ابنُ بلال، وقد تابع البخاريَّ حميدُ بنُ زنجويه عند أبي نُعَيم وإسماعيل القاضي عند أبي عوانة، فروَياه عن إسماعيل بنِ أبي أويس كما قال، وخالفهم محمَّد بنُ يحيى الدُّهلي فرواه عن إسماعيل، حدَّثني سليمان بنُ بلال، حذف الواسطةَ بين إسماعيل وسُليمان وهو أخو إسماعيل»[15]

- **ويلحق بذلك أيضًا ترجيح ما يرد في النسخ المختلفة لرواية البخاري أو مسلم.**

ومثال ذلك ما استخرجه أبو نعيم (ل: 111/ب) قال: حدَّثنا أبو بكر بنُ خلَّاد، ثنا إسماعيل بنُ إسحاق القاضي، ثنا عَاصِمُ بنُ عَلِي، ثنا ابنُ أبي ذِئبٍ، عن المَقبُرِيِّ، عن أَبِيهِ، عن أبي هُرَيرَةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**يَا نِسَاءَ المُؤمِنَاتِ، لَا تَحقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَو فِرسِنَ شَاةٍ**». رواه عن عاصم بنِ علي».

ووقع في صحيح البخاري» اختلافٌ بين نسخه، ففي الطبعة السلطانية (2566) قال: حدَّثنا علي بن عاصم، حدَّثنا ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ الحديث.

لم يذكر فيه: «عن أبيه»، وجاء ذكره في روايات أخرى.

قال الحافظُ ابنُ حجر: «قولُهُ: «عن المقبُري، عن أبيه، عن أبي هُريرة» كذا للأكثر وسقط «عن أبيه» من رواية الأصيلي وكريمة، وضُبِّب عليه في رواية النَّسفي، والصَّوابُ إثباتُهُ، وكذا أخرجه الإسماعيليُّ عن محمَّد بنِ يحيى، وأبو نُعَيم من طريق إسماعيل القاضي، وأبو عوانة عن إبراهيم الحربي، كلُّهم عن عاصم بنِ علي شيخ البُخاري فيه...»[16].

المنارة للاستشارات

فاستدلَّ ابن حجر على إثبات «عن أبيه» بوروده في «المستخرجات»، ومنها ما وقع عند أبي نعيم إذ رواه بإثبات «عن أبيه».

4 ـ الحكمُ بعدالة مَن أُخرج له فيه؛ لأنَّ المخرِّجَ على شرط الصَّحيح يَلزمُه أن لا يخرِّجَ إلا عن ثِقةٍ عنده، فالرِّجال الذين في المستخرَج ينقسمون أقسامًا منهم:

أ ـ مَن ثبتت عدالتُه قَبل هذا المخرِّج، فلا كلام فيهم.

ب ـ ومنهم مَن طُعنَ فيه غير هذا المخرِّج، فيُنظر في ذلك الطَّعن إن كان مقبولًا قادِحًا، فيُقدَّم، وإلَّا فلا.

جـ ـ ومنهم مَن لا يُعرف لأحدٍ قبل هذا المخرِّجَ فيه توثيقٌ ولا تجريح، فتخريجُ مَن يشترط الصِّحَّةَ لهم يَنقلُهم مِن درجة مَن هو مَستور إلى درجة مَن هو موثوق، فيُستفاد من ذلك صِحَّة أحاديثِهم التي يروونها بهذا الإسناد، ولو لم يكن في ذلك المستخرَج، والله أعلم[17].

ومن أمثلة القسم الثالث: سعيد بن حفص النُّفيلي، خرَّج له النسائي في السنن، ولم يَرد توثيقه عن أحد من المتقدمين، إلا ذكر ابن حبان له في «الثقات»، ووثَّقه مسلمة بن قاسم وهو متأخر عن أبي نعيم[18]، وذكره أبو نعيم في هذا المستخرج وخرج له حديثًا (ل: 179/أ).

5 ـ ما يقعُ فيها من حديث المدلِّسين بتصريح السَّماع، وهي في الصَّحيح بالعنعنة، فقد قدَّمنا أنا نعلم في الجملة أنَّ الشيخين اطَّلعا على أنَّه مما سَمِعه المدلِّس من شيخه، لكن ليس اليقينُ كالاحتمال، فوجود ذلك في المستخرَج بالتَّصريح ينفي أحدُ الاحتمالين[19].

ومثال ما يقع في «الصحيح» من حديث المدلسين بالعنعنة، ويذكره صاحب المستخرج مصرَّحًا فيه بالسماع:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2440) قال: حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرنا مُعاذُ بنُ هشامٍ، حدَّثني أبي، عن قتادَةَ، عن أبي المُتوكِّل النَّاجيِّ، عن أبي سعيد الخُدريِّ رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: إذا خَلَصَ المؤمنونَ مِن النَّار حُبِسُوا بقَنطرةٍ بين الجنَّة والنَّارِ، فيَتقَاصُّونَ مظَالم كانت بينَهُم في الدُّنيَا حتَّى إذا نُقُّوا وهُذِّبُوا، أُذِنَ لهم بدُخُولِ الجنَّةِ، فوَالَّذي نفسُ محمَّدٍ بيدِهِ، لَأَحدُهُم بِمسكَنِهِ في الجنَّةِ أَدَلُّ بمنزِلِهِ كان في الدُّنيا».

ففي الإسناد قتادة بن دعامة السَّدوسي، وهو مدلس ولم يصرِّح بالتحديث في «الصحيح»، وأشار البخاري إلى تصريحه بما أورده معلَّقًا بعد ولم يسنده، فقال: «وقال

المنارة للاستشارات

يونس بنُ محمَّد: حدَّثنا شيبان، عن قتادة، حدَّثنا أبو المتوكِّل».

واستخرجه أبو نعيم (ل: 179/ب) حدَّثنا أبو علي محمَّد بنُ أحمد، ثنا إسحاق بنُ الحسن بنِ ميمون، حدَّثنا حسين بنُ محمَّد المَرْوَرُّوذي، ثنا شيبان، عن قَتَادَةَ، ثنا أبو المُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عن أبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ، قال: قال نبيُّ الله ﷺ: «**يَخلُصُ المُؤمِنُونَ فيُحبَسون عند قَنطَرَةٍ بَينَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ** ...» الحديث.

فبان بذلك تصريح قتادة بالتحديث، وزالت عنه تهمة التدليس، ولذلك أشار البخاري إلى سماعه ولم يورده بإسناد موصول.

قال ابنُ المُلقِّن: «يريد البخاري بهذا التَّعليق بيانَ سماع قتادة لهذا الحديث من أبي المُتوكِّل، ورواه أبو نُعَيم الحافظ، عن أبي علي محمَّد بنِ أحمد، ثنا إسحاق بنُ الحسن بنِ ميمون، ثنا يونس بنُ محمَّد المَروَزي[20]، ثنا شيبان، عن قتادة، ثنا أبو المُتوكِّل فذكره وهو من أفراد البخاري»[21].

وقال ابنُ حجر: «أراد بهذا التَّعليق بيانَ سماع قتادة له من أبي المُتَوكِّل، وقد عنعن الأوَّل»[22].

- **ويُلحق بذلك المشكوك في وصله إذا كان الراوي يروي عن طبقة عالية**

ومثاله ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2518) حدَّثنا عُبيدُ الله بن موسى، عن هشام بنِ عروة، عن أبيه، عن أبي مُرَاوِحٍ، عن أبي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ، قال: سألت النَّبِيَّ ﷺ أيُّ العملِ أفضلُ؟ قال: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» الحديث.

واستخرجه عليه أبو نعيم (ل: 99/أ) فقال: حدَّثنا أبو بكر بنُ خلَّاد، ثنا الحارث بنُ أبي أسامة، ثنا عُبَيْدُ اللَّه بنُ موسى، أبنا هِشام بنُ عروة، عن أَبِيهِ، عن أبي مُرَاوِحٍ، عن أبي ذَرٍّ قال: «سَأَلتُ رسولَ الله ﷺ أَيُّ العَمَلِ أَفضَلُ؟ قال: «إِيمَانٌ بِاللَّه، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» الحديث.

ووقع عنده تصريح عبيد الله بن موسى شيخ البخاري بالإخبار من هشام بن عروة التابعي الجليل، وهذا إسناد عال عند البخاري أن يروي شيوخه عن التابعين من غير واسطة، ولم يقع تصريحه بالسماع عند البخاري.

قال ابن حجر: «هذا مِن أعلَى حديثٍ وقع في البخاريِّ، وهو في حُكم الثلاثيَّات؛ لأنَّ هشام بنَ عروة شيخُ شيخِهِ مِن التَّابعين، وإن كان هنا روى عن تابِعِيٍّ آخرَ وهو أبوه، وقد رواه الحارث بنُ أبي أسامة، عن عبيدِ اللَّه بنِ موسى، قال: أخبرنا هشام بنُ عروة، أخرجه أبو نُعَيم في «المُستَخرج»[23].

المنارة للاستشارات

- **وكذلك عند وجود الاختلاف بين الرواة في وصل حديث أو إرساله وانقطاعه، ويأتي في «الصحيح» معنعنًا، ويذكره صاحب «المستخرج» موصولًا مصرَّحًا فيه بالسماع.**

ومثاله ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2585) قال: حدَّثنا مُسَدَّدٌ، حدَّثنا عيسى بن يونس، عن هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا».

قال البخاري: «لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ، وَمُحَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ».

والخلاف بينالرواة في وصل الحديث وإرساله؛ إذ ذكره البخاري موصولا، إلا أنَّه لم يصرِّح عيسى بالسماع من هشام، وذكره أبو نعيم في «المستخرج» بالتصريح بالسماع، فقال (ل: 116/ب): حدَّثنا أبو أحمد، ثنا أبو خليفة، ثنا مُسَدَّدٌ، ثنا عِيسَى بنُ يُونُسَ، حدَّثنا هِشَام بنُ عروة، عن أَبِيهِ، عن عَائِشَةَ، قَالَت: «كَانَ رسولُ اللَّه ﷺ يَقبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيهَا».

قال ابنُ حجر: «قوله (أي في رواية البخاري): عن هشام، في رواية الإسماعيلي من طريق إبراهيم بنِ موسى الفرَّاء عن عيسى بنِ يونس: حدَّثنا هشام .... قولُهُ: «لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ» فيه إشارةٌ إلى أنَّ عيسَى بن يونسَ تفرَّدَ بوَصلِهِ عن هِشَام، وقد قال التِّرمذِيُّ والبَزَّارُ لَا نَعْرِفُهُ موصُولًا إلَّا من حديث عيسى بنِ يُونُسَ، وقال الآجُرِّيُّ: سألتُ أبا داود عنه، فقال: تَفَرَّدَ بوصْله عيسى بن يونسَ، وهو عند النَّاسِ مرسلٌ، وروايةُ وكِيعٍ وَصَلَهَا ابن أبي شيبة عنه بلفظ «وَيُثِيبُ ما هو خيرٌ منها» وروايةُ مُحَاضِرٍ لم أقِف عليها بعد»[24].

قلتُ: وهي بالتَّحديث أيضًا عند أبي نُعَيمٍ من طريق شيخ البخاري مسدَّد.

6. ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الإسناد أو في المتن[25]

ومن أمثلة ما وقع من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الإسناد

المثال الأول

ما ورد في «صحيح البخاري» (2559) حدَّثنا محمَّد بنُ عُبيد الله، حدَّثنا ابنُ وَهب، قال: حدَّثني مالكُ بنُ أنسٍ، قال: وأخبرني ابنُ فُلَانٍ، عن سعِيد المقْبرِيِّ، عن أبيه، عن أبي هريرة رضيَ اللَّه عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ، ح وحدَّثنا عبد الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن هَمَّام، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ».

وقوله في الإسناد: «ابن فلان» مبهم، واستخرجه أبو نعيم وبيَّن المبهم الواقع فيه، فقال (ل: 107/ب): حدَّثنا سليمان بنُ أحمد، ثنا عبَّاس بنُ الفضل الأَسْفاطي، ثنا أبو

المنارة للاستشارات

ثابت محمَّد بنُ عُبَيدِ الله المديني، ثنا ابنُ وَهبٍ، حدَّثني مَالِكُ وابنُ فُلَانٍ، عن سَعِيدٍ المَقبُرِيِّ، عن أَبِيهِ، عن أبي هُرَيرَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُم فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ**». رواه عن أبي ثابت محمَّد بنِ عُبيدِ الله.

وابنُ فلان: هو عبدُ الله بنُ زياد بنِ سمعان، رغب عن تسميته، وسمَّاه في غير هذا الكتاب، وكذلك عبَّاس الأسفاطي سمَّاه».

فذكر أبو نعيم أنَّ عباسًا الأسفاطي سمَّاه في الرواية، ونقل ذلك ابن حجر فقال: ««أخرجه الدَّارقطني في «غرائب مالك» من طريق عبد الرَّحمن ابن خِراش - بكسر المعجمة - عن البخاري قال: حدَّثنا أبو ثابت محمَّد بنُ عُبيد الله المدني، فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان: ابن سمعان، فكأنَّ البخاريَّ كنَّى عنه في «الصَّحيح» عَمدًا لضَعفِه، ولمَّا حدَّث به خارج «الصَّحيح» نسبه، وقد بيَّن ذلك أبو نُعَيم في «المُستَخرَج» بما خرَّجه من طريق العبَّاس بنِ الفضل، عن أبي ثابت، وقال فيه: ابن سمعان، وقال بعده: أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال: ابن فلان، وأخرجه في موضع آخَر فقال: ابن سمعان، وابن سمعان المذكور مشهورٌ بالضَّعف متروك الحديث، كذَّبه مالك وأحمد وغيرُهما وما له في البخاريِّ شيءٌ إلَّا في هذا الموضع ثمَّ إنَّ البخاريَّ لم يَسُقِ المتنَ من طريقِه مع كونه مقرونًا بمالك، بل ساقه على لفظ الرِّواية الأخرى، وهي رواية همَّام عن أبي هريرة»، [«الفتح» (182/5)].

وأمَّا الأسماء المهملة فالأمثلة فيها كثيرة، ومن ذلك ما ورد في «صحيح البخاري» (2416) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» ... الحديث.

واستخرجه عليه أبو نعيم (ل: 73/أ) فقال: حدَّثنا أبو بكر بنُ مالك، ثنا عبدُ الله بنُ أحمد، حدَّثني أبي، ثنا أبو مُعَاوِيَةَ، ثنا الأَعمَشِ، عن شَقِيقٍ، عن عبدِ الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لِيَقْطَعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيهِ غَضْبَانُ**» الحديث.

قال أبو نعيم: «رواه عن محمَّد بنِ سلام، عن أبي معاوية».

قال ابن الملقن: «وشيخُ البخاري فيه: حدَّثنا محمَّد، وهو ابنُ سلام، كما صرَّح به أبو نُعَيم وخلف»[26].

ففي هذا المثال صرَّح أبو نعيم بالاسم المهمل في «الصحيح».

المنارة للاستشارات

مثال آخر وقع فيه التصريح باسمين جاءا على الإهمال في «الصحيح»:

قال البخاري (2433): وقال أحمد بنُ سعيد، حدَّثنا رَوْحٌ حدَّثنا زكريَّاءُ، حدَّثنا عَمرو بنُ دينار، عن عِكرمة، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللَّه عنهما: أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قال: «لاَ يُعْضَدُ عِضَاهُهَا، ولا يُنَفَّرُ صيدُها، ولا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إلَّا لِمُنْشِدٍ، ولا يُخْتَلَى خلاها».

استخرجه أبو نعيم عليه فقال (ل: 77/أ): حدَّثنا أبو أحمد، ثنا ابنُ زنجويه، ثنا خلف بنُ سالم، حدَّثنا رَوْحُ بنُ عُبادة، ثنا زكَرِيَّا، عن عَمرو بنِ دِينَارٍ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عبَّاس أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قال: «**لَا يُعْضَدُ عِضَاهُهَا، وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، ولا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاؤُهَا**»، فَقَالَ العبَّاس:إِلَّا الإِذخِرَ، قال: «**إِلَّا الإِذخِرَ**».

قال أبو نعيم: «ذكره عن أحمد بنِ سعيد، وهو الدَّارِمي ـ فيما أرى ـ عن رَوْحٍ، وقال: قال أحمد بنُ سعيد».

قال ابنُ المُلقِّن: «واختُلِف في أحمد بنِ سعيد هذا، فذكر ابنُ طاهر أنَّه أبو عبدِ اللَّه أحمد بنُ سعيد الرِّباطي، ورواه أبو نُعَيم من جهة خلف بنِ سالم، عن روح، ثنا زكريَّا، وقال آخِرَه: ذكره البخاري عن أحمد بن سعيد، وهو الدَّارمي ـ فيما أرى ـ عن روح»[27].

وقال الحافظُ ابن حجر: «روح هو ابنُ عبادة، وزكريَّا هو ابنُ إسحاق، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي العبَّاس بنِ عبد العظيم، وأبو نُعَيم من طريق خلف بنِ سالم، كلاهما عن روح بن عبادة بهذا الإسناد»[28].

وقد يكون ما يقع في المستخرج من تمييز للمهمل هو الفيصل عند اختلاف الشرَّاح في التنصيص على هؤلاء الرواة:

ومن أمثلة ذلك:ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2758) وقال إسماعيلُ: أخبرني عبد العزيز بن عبد اللَّه بنِ أبي سلَمَةَ، عن إسحاقَ بنِ عبد اللَّه بن أبي طلحة لاَ أعلَمُهُ إلَّا عن أنـــس رضـــي اللَّه عنه قـــال: لَمَّـا نَزَلَتْ: **(لَن تَنَـالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّـونَ)** ...» الحديث.

اختلف في إسماعيل، فقال بعضهم إنَّه ابن أبي أويس، وقال آخرون إنَّه إسماعيل بن جعفر.

وذكر أبو نعيم أنَّه إسماعيل بن جعفر، فقال (ل: 169/ب): «كذَا رأيتُه في نُسْخَة أبي عَمْرو، قال إسماعيلُ بنُ جعْفَر».

قال الحافظ ابن حجر: «وقَع في «الأطراف» لأبي مسعود وخَلَف جميعًا أنَّ إسماعيل المذكور هو ابنُ جعفَر، وبه جَزَم أبو نُعيم في «المُستَخرج»، وقال: «رأيتُه في نُسخَة أبي عَمْرو ـ يعني الجيزي ـ، قال إسماعيل بنُ جعفَر» ولم يوصله أبو نُعَيم ولا

المنارة للاستشارات

الإسماعيلي؛ وزاد الطرقي في «الأطراف» أنّ البُخاري أخرجَه عن الحَسَن بنِ شوكر عن إسماعيل ابنِ جعفر، وانفَرد بذَلك؛ فإنّ الحسنَ بنَ شَوْكَر لم يَذكُرْه أحدٌ في شيوخ البخاري، وهو ثقةٌ وأبوه بالمعجمة وَزْنُ جعفر، وجزم المِزّي بأنّ إسماعيل هو ابنُ أبي أويس ولم يذكرْ لذلك دليلًا إلّا أنّه وقع في أصلِ الدِّمياطي بخطِّه في البخاري: حدَّثنا إسماعيل؛ فإنْ كان محفوظًا تعيَّنَ أنّه ابنُ أبي أويس؛ وإلّا فالقَولُ ما قال خَلَفٌ ومَن تَبِعَه، وعبدُ العزيز بنُ أبي سلمة وإن كانَ من أقرانِ إسماعيل بنِ جعفَر فَلا يمتَنع أن يرويَ إسماعيل عنه، والله أعلم»[29].

وأمّا ما يقع من التصريح بالأسماء المبهمة في المتن، فمثاله

ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2223) قال: حدَّثنا الحُميديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمرو بنُ دينار، قال: أخبرني طاوُسٌ: أنّهُ سمع ابنَ عبَّاسٍ رضي اللّهُ عنهما يقول: «بلغ عمرَ بنَ الخَطّابِ أنّ فُلانًا باعَ خمرًا، فقال: قَاتَلَ اللّهُ فلانًا، ألَم يعلَمْ أنّ رسول اللّه ﷺ قال: قاتَلَ اللّهُ اليهودَ حُرِّمَتْ عليهمُ الشُّحُومُ، فجَمَلُوهَا فبَاعُوها».

واستخرجه أبو نعيم (ل: 24/ب) بلفظ: «بلغ عُمَرَ بنَ الخطّاب أنّ سَمُرَةَ باع خمرًا، فقال: قاتل اللّهُ سَمُرَةَ، ألم يعلمْ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا**».

فنصَّ على الرجل المبهم في متن البخاري، وهو سمرة رضي الله عنه.

8 ـ ما يقع فيها من التميز للمتن المحالِ به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب مسلم كثير جدًّا، فإنّه يخرِّجُ الحديثَ على لفظ بعضِ الرواة ويُحيل بباقي ألفاظِ الرواة على ذلك اللّفظ الذي يورده، فتارة يقول: مثله فيحمل على أنّه نظير سواء، وتارة يقول: نحوه أو معناه، فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى[30].

قلت: وكذلك البخاري يورد أحيانا الحديث بأسانيد، فيذكر متن أحد الأسانيد ويترك الآخر ولا يذكر متنه اكتفاء بالمتن الأول، وبالنظر إلى استخراج أبي نعيم نقف على المتن الذي لم يذكره البخاري في «صحيحه».

مثاله: ما وقع عند أبي نعيم (ل: 51/أ): حدَّثنا حبيب بنُ الحسن، ثنا يوسف القاضي، ثنا مسلم بنُ إبراهيم، ثنا أبان بنُ يزيد، ثنا قتادة، ثنا أنس: «أنّ النَّبيَّ ﷺ دخلَ نخلًا لأمِّ مُبَشِّر ـ امرأةٍ من الأنصار ـ فقال: «مَنْ غَرَسَ هَذَا: مُسْلِمٌ، أَوْ كَافِرٌ؟»، قالوا: مسلم، قال: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ طَيْرٌ أَوْ دَابَّةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةً».

وهذا المتن لم يذكره البخاري في «الصحيح» إنّما اكتفى بالمتن الذي أخرجه

المنارة للاستشارات

من طريق أبي عوانة عن قتادة عن أنس، ثم قال: «وَقَالَ لَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

ومتن هذا الطريق أخرجه أبو نعيم وذكر ألفاظه، كما تقدم، وفيه مغايرة مع الطريق الذي أورد البخاري متنه من حيث ذكرُ القصة والحائط الذي دخله عليه الصلاة والسلام وكذا سؤاله عن صاحب الغرس أكافر أو مسلم، وهذا لم يقع في المتن الذي ذكره البخاري.

- **وقد يفصح صاحب «الصحيح» بأنَّ المتن مختصر ولا يورده، ويأتي مذكورا في «المستخرج» فيُعرف ما الذي اختصر من الحديث.**

مثاله: ما أورده البخاري في «الصحيح» (2523) حدَّثنا عبيدُ بنُ إسماعيل، عن أبي أسامة، عن عُبيد اللَّه، عن نافع، عن ابنِ عمر رضي اللَّه عنهما، قال: رسول اللَّه ﷺ: «من أَعتَقَ شِركًا لَهُ فِي مَملُوكٍ، فَعَلَيهِ عِتقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقَوَّمُ عَلَيهِ قِيمَةَ عَدلٍ، فَأُعتِقَ مِنهُ مَا أَعتَقَ»، حدَّثنا مُسَدَّدٌ، حدَّثنا بِشرٌ، عن عُبيد اللَّه اختصره».

كذا قال البخاري، ذكر رواية مسدَّد ونصَّ على اختصارها.

وهذه الرواية استخرجها أبو نعيم ل: (99/ب) فقال: «حدَّثنا أبو بكر أحمد بنُ إبراهيم بنِ أحمد التُّستَري، ثنا الحسين بنُ إدريس، ثنا عَمرو بنُ علي، ثنا بِشر بنُ المفضَّل، عن عُبيدِ اللَّه بنِ عمر، عن نَافِعٍ، عن ابنِ عمر، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا فِي عَبْدٍ، فَقَدْ عَتَقَ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لِلَّذِي عَتَقَ نَصِيبَه مِن المَالِ مَا بَلَغَ ثَمَنُه يُقَوَّم عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلٍ، فَيَدْفَعُ إلى شُرَكَائِه أَنْصِبَاءَهُمْ وَيُخَلِّي سَبِيلَه**». رواه عن مسدَّدٍ، عن بِشر».

9 ـ مـا يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث ويكون في الصحيح غير مفصل[31].

ومثال ذلك ما أورده البخاري في «صحيحه» (2534) حدَّثنا عُبَيدُ بنُ إسماعيل، حدَّثنا أبو أسامة، عن هشام، أخبرني أبي: أنَّ حَكيم بن حزام رضي اللَّه عنه: أعتق في الجاهليَّة مائةَ رقَبةٍ، وحمل على مائة بعير، فلمَّا أَسلَمَ حمل على مائة بعير، وأعتَقَ مائة رَقَبَةٍ، قال: فسأَلْتُ رسول اللَّه ﷺ، فقُلتُ: يا رسولَ اللَّه، أَرَأَيتَ أشياءَ كنتُ أصنَعُهَا في الجاهليَّةِ كنتُ أتحنَّثُ بِهَا ـ يعني أَتَبَرَّرُ بها ـ؟ قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «أَسلَمْتَ على ما سَلَف لَكَ مِن خَيرٍ».

وقوله فيه: «يعني أتبرَّر» مدرجة في الحديث لبيان معنى أتحنَّث، ولم يُبيَّن في «الصحيح» صاحب الإدراج، واستخرجه أبو نعيم (ل: 102/ب) قال: حدَّثنا أبو بكر

المنارة للاستشارات

الطَّلْحي، ثنا عُبيدُ بنُ غنَّام، ثنا أبو بكر بنُ أبي شيبة، ثنا عبدُ الله بنُ نُمير، عن هشام بنِ عروة، عن أبيه.

وحدَّثنا أبو أحمد، ثنا أبو بكر بنُ خزيمة، ثنا يوسف بنُ موسى، ثنا أبو أُسَامَةَ، ثنا هِشَام بنُ عروة، أَخبَرَنِي أَبِي: «أَنَّ حَكِيمَ بنَ حِزَامٍ أَعتَقَ فِي الجاهليَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، ثمَّ أعتق في الإسلام مِائَةَ رَقَبَةٍوحمل على مائةِ بعيرٍ، ثمَّ أتى النَّبيَّ ﷺ فقال: يَا رسولَ الله، أَرَأَيتَ أَشيَاءَ كُنتُ أفعلُها فِي الجاهليَّةِ أَتَحَنَّثُ بِهَا ـ قال أبو أسامة: يَعنِي أَتَبَرَّرُ بِهَا ـ هل لي فيه من أجرٍ؟ فَقال رسولُ الله ﷺ: **«أَسلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ»** لفظُهما سواءٌ، والسِّياق للطَّلحي».

فتبيَّن من سياق أبي نعيم أنَّ صاحب الإدراج هو أبو أسامة حماد بن أسامة، وأنَّ الكلمة مدرجة في الحديث.

وذهب الحافظ ابن حجر أنَّ التفسير من هشام بن عروة، فقال: «هو من تفسيرِ هشام بنِ عروة راويه، كما ثبت عند مسلم والإسماعيلي، وقصَّر من زعم أنَّه تفسير البخاري»، [«الفتح» (169/5)].

قلتُ: أخرجه مسلم في «صحيحه» (123) من طريق أبي معاوية، عن هشام، ولعلَّ أبا أسامة أخذه عن هشام، والله أعلم.

- **ويُلحق بذلك أيضًا ما قد يقع من الوهم في الخلط بين الأحاديث والآثار وكلام البخاري، وقد وقع بعض الشرَّاح في وهم، وتبيَّن هذا الوهم بما ورد عند أبي نعيم من عدم ذكر كلام البخاري وتعليقه على الحديث.**

روى البخاري في «صحيحه» عقب حديث (25) قال: وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ، مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ، قَالَ: «اجْعَلْهَا لِفُقَرَاءِ قَرَابَتِكَ»، قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ، وَأُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ وَكَانَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنِّي **«وَكَانَ قَرَابَةُ حَسَّانَ، وَأُبَيٍّ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ ....»** إلى آخر الكلام.

وهذا الحديث استخرجه أبو نعيم (ل: 167/ب) قال: حدَّثنا عليُّ بنُ هارون، ثنا موسَى بنُ هارون، ثنا محمَّدُ ابنُ مَرْزُوق، ثنا محمَّد بنُ عبدِ الله بنِ المُثَنَّى، ثنا أبي، عن ثُمَامَة، عن أنَس ابنِ مالك، قال: «لَمَّا نزلت **(لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)** [آل عمران: 92]، وقال: **(مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)** [البقرة: 245] جاءَ أبو طَلْحَة، فقال: يا رسُولَ الله؛ حائِطي لله، ولو استَطَعْتُ أن أُسِرَّه لم أُعلِنْهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**اجْعَلْهُ فِي قَرَابَتِكَ وفُقَراءِ أَهْلِكَ**»، فقال أنَس: فجَعَلَها لحسَّان ولأُبَيٍّ ولم يجْعَلْ لي منْها شَيْئًا؛ لأنَّهُما كانَا أقرَبَ إليه».

المنارة للاستشارات

فوقف بالحديث إلى قوله: «لأنّهما كانا أقربَ إليه»، فعُلم أنّ الكلام الذي جاء بعده من قول البخاري.

قال الحافظُ ابن حجر: «وقد سمعَ البُخاريُّ منَ الأنصاري هذا كثيرًا؛ ..وقد وصله في تفسير آل عمران مُختصرًا أيضًا عقبَ رواية إسحاق بنِ أبي طَلْحَة عن أنَس في هذه القصّة، قال حدّثنا الأنصاري فذكَر هذا الإسناد، قال: «فجعَلها لحسّان وأبيٍّ وكانا أقربَ إليه، ولم يجعَلْ لي منها شيئًا» وسقَط هذا القدْرُ من رواية أبي ذَرٍّ، وقد أخرجه ابنُ خُزَيمة والطّحاوي جميعًا عن ابن مَرْزُوق، وأبو نُعَيم في «المُستخرج» من طريقه، والبيهقي من طريق أبي حاتم الرّازي كلاهما عن الأنصاري بتمامِه ولفظه: «لمّا نزلَتْ **(لَن تَنَالُوا الْبِرَّ)** الآية أو **(مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا)** جاء أبو طلحة فقال: يا رسولَ الله حائطي لله، فلو استطعتُ أن أسرَّهُ لم أُعلِنه، فقال: «**اجْعَلْهُ فِي قَرَابَتِكَ وفُقَرَاءِ أَهْلِكَ**» قال أنسٌ: فجعلها لحسّان ولأبيٍّ ولم يجعلْ لي منها شيئًا؛ لأنّهما كانا أقربَ إليه منّي» لفظُ أبي نُعَيم.

وفي روايةِ الطّحاوي: «كانت لأبي طلحة أرضٌ فجعلها لله، فأتى النّبيَّ ﷺ فقال له: «**اجْعَلْهَا فِي فُقَرَاءِ قَرَابَتِكَ**» فجعلها لحسّان وأبيٍّ وكانا أقرب إليه منّي».
وفي روايةِ أبي حاتم الرّازي: «فقال: حائطي بكذا وكذا، وقال فيه: فقال: «**اجْعَلْهَا فِي فُقَرَاءِ أَهْلِ بَيْتِكَ**» قال فجعلها في حسّان بنِ ثابتٍ وأُبَيٍّ بنِ كعب».

وأخرجه الدّارقطني من طريق صاعقة عن الأنصاري فذكر فيه للأنصاري شيخًا آخر، فقال: «حدّثنا حُمَيد عن أنس قال: لمّا نزلت: **(لَن تَنَالُوا الْبِرَّ)** الآية أو **(مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا)**، قال أبو طلحة: يا رسولَ الله حائطي في مكانِ كذا وكذا صدقةٌ لله تعالى»، والباقي مثل رواية أبي حاتم إلّا أنّه قال: «**اجْعَلْهَا فِي فُقَرَاءِ أَهْلِ بَيْتِكَ وأَقَارِبِكَ**»، ثمّ ساقه بالإسناد الأوّل قال مثله وزاد فيه: «فجعلها لأُبَيٍّ ابنِ كعب وحسّان بنِ ثابت وكانا أقربَ إليه منّي».

وإنّما أوردتُ هذه الطُّرقَ لأنّي رأيتُ بعضَ الشُّرّاح ظنّ أنّ الّذي وقع في البخاري من شرح قَرابةِ أبي طلحة من حسّان وأُبَيٍّ بقيّةٌ من الحديث المذكور، وليس كذلك؛ بل انتهى الحديثُ إلى قوله: «وكانا أقربَ إليه منّي»، ومن قوله: «وكان قرابة حسان وأبيٍّ من أبي طلحة» إلخ من كلام البُخاري أو مِن شَيْخِه»[32].

المنارة للاستشارات

10 ـ ما يقع فيها من الأحـــاديث المصرَّح برفعها، وتكون في أصل الصَّحيح موقوفةً أو كصورة المـوقــوف.

كحديث ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، قال: «اللهم بارك لنا في يمننا» الحديث أخرجه البخاري في أواخر الاستسقاء هكذا موقوفًا، ورواه الإسماعيلي وأبو نعيم في «مستخرجيهما» من هذا الوجه مرفوعا بذكر النبي ﷺ فيه[33].

ولم أقف على مثال في القطعة التي وُجدت من «مستخرج أبي نعيم»، وأوردت هذه الفائدة هنا للعزو الذي ذكره ابن حجر «لمستخرج» أبي نعيم.

11 ـ وصل المعلَّقات التي في «الصحيح»، وهذه فائدة عزيزة؛ إذ يُعرف من إسناد الحديث المحذوفُ من معلَّقات البخاري، وتمييز ما صحَّ منها ممَّا لم يصح.

فمن أمثلة الأول:

ما ذكره البخاري في «صحيحه» (2778) وقال عبدان: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاقَ، عن أبي عبد الرَّحمن، أنَّ عثمان رضي الله عنه حين حُوصِرَ أشرَفَ عليهم، وقال: أنشُدُكُمُ اللهَ، ولا أنشُدُ إلَّا أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، ألَسْتُمْ تعلمون أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن حفَرَ رُومَةَ فله الجنَّةُ»؟ فحفَرْتُهَا، ألَستُم تعلمونَ أنَّه قال: «مَن جَهَّزَ جيشَ العُسْرةِ فله الجنَّةُ»؟ فجَهَّزْتُهُم، قال: فصَدَّقُوهُ بما قال.

وهذا المعلَّق في «الصحيح» وصله أبو نعيم (ل: 174/ب) فقال: حدَّثنا أبو أحمد، ثنا أبو بكر بنُ أبي داود، والهيثم، قالا: ثنا القاسم بنُ محمَّد المَرْوَزي، ثنا عَبْدُان بنُ عُثْمان، أخبَرني أبي، عن شُعْبَة، عن أبي إسحَاق، عن أبي عبد الرَّحمن: «أنَّ عُثمانَ حينَ حُوصِر أشْرَفَ عليهِم ...» الحديث[34].

- **ويُلحق بذلك ما ذكره عن شيوخه بلا سماع، كقوله: «قال فلان»، وقد عُدَّ هذا من التعليق[35].**

ومثال ذلك ما ذكره البخاري في «الصحيح» (2611) قال: وقال الحُميديُّ: حدَّثنا سفيان، حدَّثنا عَمرو، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: كنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ في سَفَرٍ، وكنتُ على بَكْرٍ صَعْبٍ، فقال النَّبِيُّ ﷺ لعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»، فَابْتَاعَهُ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «هو لَكَ يا عبدَ الله».

واستخرجه أبو نعيم (ل: 122/ب) فقال: حدَّثنا أبو علي محمَّد بنُ أحمد، ثنا بشر بنُ موسَى، ثنا الحُمَيْدي، ثنا سُفيان، ثنا عَمْرو بنُ دينار، عن ابنِ عمر، قال: كنَّا مع رسولِ الله ﷺ في سفرٍ ... الحديث.

المنارة للاستشارات

قال العيني: «وصله الإسمَاعِيلِي فروَاهُ عن أبي صَالح عنهُ بِه، وأبُو نُعَيم عن أبي علي مُحَمَّد بنِ أَحْمد عن بشر بنِ عِيسَى، عنهُ بِهِ»[36].

12. قد يقع اختلاف بين الرواة على وجهين، ويختار البخاري وجها، ويأتي المستخرج برواية من الوجه الآخر، وفائدة تلك الرواية الترجيح بالأكثرية.

ومثال ذلك:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2777) حدَّثنا قتيبة بن سعيد، حدَّثنا حمَّاد، عن أيُّوبَ، عن نافع، عن ابن عمر رضِي اللَّه عنهما: «أَنَّ عُمرَ اشْترط في وَقْفِه، أَنْ يَأْكُلَ من وَلِيَهُ، ويُؤْكِلَ صَدِيقَهُ غيرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا».

واستخرجه أبو نعيم ل: (174/أ) فقال: حدَّثنا أبو أحمد، ثنا المَنِيعِي، ثنا القَوَارِيري، حدَّثنا حمَّاد، سمعْتُ أيُّوب، يذْكُرُ عَن نافِع، قال: «أَوْصَى عُمَرُ واشْتَرطَ في وَقْفِهِ ...».

وهذا مرسل، وسند البخاري موصول، واختلف النقاد في الراجح.

قال ابن حجر: «وقد اعترضه (أي البخاري) الإسماعيليُّ بأَنَّ المحفوظَ عن حمَّادِ بنِ زَيْد عن أيُّوب عن نافع أنَّ عُمَر، ليسَ فيه ابنُ عُمَر؛ ثمَّ أوردَه كذلكَ من طَريق سُلَيْمان بنِ حَرْب وغيرِ واحِدٍ عن حمَّاد.

قلتُ: لكن البُخاري أخرجَه عن قُتيبة عنه، وقُتَيبة منَ الحُفَّاظِ، وقد تابعَه يونُس بنُ محمَّد عن حمَّاد بنِ زَيْد، فوَصَلَه؛ أخرجه أحمد عنه مُطوَّلًا، ووَصَلَه أيضًا يَزيد ابنُ زُرَيْع عن أيُّوبَ، أخرجه الإسماعيلي ...»[37].

13. إزالة الشك الواقع في الصحيح باليقين، سواء في الأسانيد أو المتون.

ومثال ما وقع في الأسانيد ما رواه البخاري في «صحيحه» (2781): حدَّثنا محمَّد بنُ سابِق أو الفضل بنُ يعْقُوبَ عنه، حدَّثنا شيبَانُ أبو معاوية، عن فرَاسٍ، قال: قال الشَّعْبِيُّ: حدَّثَني جابر بنُ عبد اللَّه الأنصاريُّ رضي اللَّه عنهما: «أَنَّ أَبَاهُ اسْتُشْهِدَ يومَ أُحُدٍ وتَرَكَ سِتَّ بَنَاتٍ وتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا ....» الحديث.

وقد وقع الشكُّ للبخاري في شيخه، هل هو محمد بن سابق فسمعه منه مباشرة، أم أنَّه سمعه من الفضل بن يعقوب عن محمد بن سابق، وكلاهما من شيوخه.

وأزال أبو نعيم هذا الشكَّ برواية الحديث من طريق الفضل بن يعقوب، عن محمد بن سابق، وأنَّ الحديث للفضل، عن شيخه ابن سابق، فقال (ل: 175/ب): «حدَّثنا أبو أحمد، ثنا القَاسم بنُ زكريَّا، ثنا الفَضْل بنُ يعقُوب، ثنا محمَّد بنُ سَابق، ثنا شَيْبانُ، عن فِراس، عن الشَّعبي، قَال: حدَّثني جابِر: «أَنَّ أباهُ استُشْهِد ...»، ثم قال:

المنارة للاستشارات

«رواه عن محمَّد بنِ سَابق أو الفَضْل بنُ يعقُوب، كذَا رواهُ على الشَّكِّ».

قال ابن حجر: «روى البُخاري عن أبي جعفَر محمَّد ابن سَابق البَغدادي مولى بني تميم بواسطَة في أوَّل حَديثٍ في الجهاد، وهو عقِب هذَا سواء، وفي المغَازي والنِّكاح والأشربَة ولم يَرو عنه بغَيْر واسطَة إلَّا في هذَا الموضع معَ التَّردُّد في ذلكَ، وأمَّا الفَضْل بنُ يعقُوب فتقَدَّم ذكرُه في البُيوع، وأخرجَ عنْهُ أيضًا في الجزية وغيرها»[38].

14 ـ بيان ما يقع في «الصحيح» من الأسانيد الموصولة وصورتها صورة المعلق، وذكرها البخاري كذلك لئلا يكرِّر ذكر الإسناد، فهي بالإسناد الذي قبله.

مثاله: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (2626) قال: حدَّثنا حفصُ بنُ عمر، حدَّثنا همَّامٌ، حدَّثنا قتادةُ، قال: حدَّثني النَّضرُ بنُ أنس، عن بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «العُمْرَى جَائِزَةٌ».

وقال عطاء: حدَّثني جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ نحوه.

فقوله: «وقال عطاء ...» صورته صورة المعلق، لكنه بالإسناد الأول، وجاء بيان ذلك عند أبي نعيم فاستخرجه على البخاري (ل: 125/ب) قال: «حدَّثنا أبو إسحَاق بنُ حمزَة، ثنا أبو خليفَة، ثنا أبو الوليد، ثنا همَّام، عن قتادَة، عن عطاء، عن جابر عن النَّبيِّ ﷺ مثله».

ثم قال: «رواه عن حَفْص، عن همَّام بعَقِب حديث النَّضر».

فهذا يبيِّن أنَّ الحديث عند البخاري بالإسناد المذكور.

قال ابن حجر: «وطريق عطاءٍ موصُولةٌ بالإسناد المذكور عن قتادة عنه، فقتَادَة هُو القائل: (وقَال عطاء)، ووَهِم مَن جعَله مُعلَّقًا، وقَد بيَّن ذلك أبو الوليد عن همام، أخرجه أبو نُعَيم في «مُستَخرجه» من طريقه بالإسنادَيْن جميعًا، ولفظُهما واحدٌ، وهو يقوِّي روايةَ أبي ذَرٍّ» ـ أي في قوله: مثله[39].

- **وبمقابل هذا أيضًا قد يأتي البيان من «المستخرج» بأنَّ ما ذكره البخاري من الأسانيد المعلقة إثر الموصولة لا تكون موصولة بما قبلها؛ إذ يُبيِّن المستخرِج أنَّه ذكره معلقًا لا موصولا.**

ومثال ذلك: ما أخرجه البخاري (2632) قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسف، حدَّثنا الأوزاعيُّ، قال: حدَّثني عطاءٌ، عن جابر رضي الله عنه، قال: كانت لرجالٍ منَّا فُضُولُ أَرَضِينَ، فقالوا: نُؤَاجِرُهَا بالثُّلُثِ والرُّبُعِ والنِّصفِ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «مَن كانت لهُ أرضٌ، فليَزْرَعْهَا أو ليَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فإن أَبَى، فليُمْسِك أَرضَه».

ثمَّ قال: وقال محمَّدُ بنُ يُوسُفَ: حدَّثنا الأوزاعِيُّ، حدَّثني الزُّهريُّ، حدَّثني عطاءُ

المنارة للاستشارات

بنُ يزيد، حدَّثني أبو سعيد، قال: جاء أعرابيٌّ إلى النَّبيِّ ﷺ، فسألهُ عن الهجرةِ، فقال: «ويْحَكَ إنَّ الهجرةَ شأنُهَا شَدِيدٌ، فهل لك من إبل؟....» الحديث.

فالإسناد الثاني ظاهره التعليق عن الشيخ، وذهب بعضهم إلى أنَّه موصول بالإسناد الأول، وذهب أبو نعيم إلى أنَّه معلق فاستخرجه (ل: 127/أ) فقال: حدَّثنا سُليمان بنُ أحمد، ثنا عبدُ اللَّه بنُ محمَّد بنِ سَعيد بنِ أبي مَريم، ثنا الفِريابي، ثنا الأوزَاعي، ثنا الزُّهري، حدَّثني عطَاء بنُ يَزيد، حدَّثني أبو سَعيد الخُدْري، قال: «جاءَ رجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فسَألَه عن الهِجْرَة ....» الحديث.

ثم قال: «ذَكَرَهُ عن الفِريابيِّ، عن الأوزَاعي».

قال ابن حجر: «قولُه: (وقال محمَّد بنُ يوسُف) يُحتَمل أن يكونَ معطُوفًا على الَّذي قبلَه، فيكُون موصُولًا؛ لكن صرَّح الإسماعيلي وأبو نُعَيم بأنَّه لم يذكرْ فيه الخَبر، ويؤيِّدُه أنَّه أورَدَه في الهجرَة موصُولًا مِن طَريق الوَليد بنِ مُسلم، قال: وقَال محمَّد بن يوسُف كلاهما عَن الأوزَاعي؛ فلو أرادَ هُنا أن يعْطِفَه لقَال هناك: حدَّثنا محمَّد بن يوسُف كعَادَته؛ نعَم زَعَم المزِّي أنَّه أخرَجَه في الهبة عن محمَّد بن يوسُف، وفي الهجرة وقَال محمَّد بنُ يوسُف؛ فاللَّه أعلم، وقَد وصله الإسماعيلي وأبو نُعَيم من طَريق محمَّد بن يوسُف المذكُور»[40].

فهذه بعض الفوائد المستخرجة من «مستخرج أبي نعيم»، ولا شكَّ أنَّ فوائده أكثر من ذلك، واللَّه تعالى أعلم.

الخاتمة

بعد هذا التجوال في نص خطي صنفه أحد علماء الحديث خدمة لصحيح البخاري، يجدر بنا أن نقف على بعض النتائج من خلال هذا البحث:

1 ـ ضرورة تحقيق كتاب أبي نعيم «المستخرج على صحيح البخاري» وإبرازه للوجود خدمة للمكتبة الإسلامية.

2 ـ أن فوائد الكتاب الحديثية كثيرة متعددة، وهي تساعد على فهم شرح الحديث النبوي والوقوف على ما ذكره الشراح القدامى على صحيح البخاري، كابن الملقن، والعيني، وابن حجر وغيرهم رحم اللَّه الجميع.

3 ـ أنَّ الكثير من أنواع المصطلحات المذكورة في كتب علوم الحديث تحتاج إلى شرح وبيان تطبيقي؛ ليتسنى لطلبة علوم الحديث الوقوف على حقيقتها وممارستها ممارسة دقيقة من خلال هذه البحوث التطبيقية التمثيلية.

المنارة للاستشارات

4 ـ خدمة صحيح البخاري وبيان فوائده سواء تعلقت بالإسناد أو المتن، وفهم السنة على وفق ذلك فهما دقيقا.

ومن التوصيات

العناية بمصطلحات العلوم عموما وعلم الحديث خصوصا وإبرازه للطلبة بأمثلة دقيقة بينة من خلال التطبيق العملي عليها، وهذا فيه انتقال من مربع التنظير في مجال فهم المصطلحات إلى مجال التطبيق العملي عليها، فالمدرس يحتاج إلى أمثلة ونماذج تطبيقية لا إلى مجرد تعاريف نظرية.

المنارة للاستشارات

الهوامش

1-لمعرفة أخبار أبي نعيم مفصلة مطولة انظر: «سير أعلام النبلاء» (453/17)، «تذكرة الحفاظ» (1092/3).

2- «مقاييس اللغة» (175/2).

3-انظر: «المصباح المنير» (ص 166).

4 -«فتح المغيث» (68/1).

5 -انظر: «لسان الميزان» (340/5).

6 «-فتح المغيث» (68/1).

7 -قال ابن الصلاح: «وأمَّا المصَافحةُ: فهي أنْ تَقَعَ هذهِ المساواةُ ـ التي وصَفناها ـ لشَيخِكَ لا لكَ فيقعَ ذَلِكَ لكَ مُصَافحَةً، إذْ تَكُونُ كَأَنَّكَ لَقِيتَ مُسْلِماً في ذلك الحديثِ وصَافحتَهُ به، لكونك قد لَقِيتَ شَيخَكَ المساوي لِمُسْلِمٍ». «معرفة أنواع علم الحديث» (ص 366) ومثَّل ابن الصلاح بمسلم والبخاري مثله.

8 -«فتح الباري» (395/4)، وفي الكتاب أمثلة أخرى.

9-«فتح الباري» (372/4)، وانظر أمثلة ذلك أيضًا برقم: (374، 498)، وغيرها.

10 -ذكرها ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص 92).

11 -ذكرها ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص 92).

12 -«فتح الباري» (60/5).

13 -«فتح الباري» (209/5).

14 -انظر: «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (ص 126)، «النكت» لابن حجر (321/1).

15 -«الفتح» (206/5).

16 -«فتح الباري» (197/5).

17 -ذكرها ابن حجر في «النكت» (321/1).

18 -انظر: «تهذيب الكمال» (390/10)، «تهذيب التهذيب» (12/2).

19-ذكرها ابن حجر في «النكت» (322/1).

20 -كذا وقع عنده، وتبعه مغلطاي، والصواب أنَّ أبا نعيم استخرجه من طريق حسين بن محمد المروزي.

قال ابنُ حجر: «زعم مغلطاي أنَّ أبا نُعَيم رواه في «المُستَخرَج» عن أبي عليٍّ الصَّواف، عن إسحاق بن الحسن الحربي، عن يونس بن محمَّد، وإنَّما هو عنده عن حسين بن محمَّد، لا عن يونس، واللهُ أعلم، وكذا هو في الجزء الثَّالث من حديث أبي علي الصَّواف كما في «المُستَخرَج» سواء، عن حسين بن محمَّد، لا عن يونس»، [«تغليق التَّعليق» (332/3)].

21 -«التَّوضيح» (567/15).

22 -«تغليق التَّعليق» (331/3)، وانظر: «الفتح» (96/5).

المنارة للاستشارات

23-«فتح الباري» (148/5).

24 -«فتح الباري» (210/5).

25 -ذكرها ابن حجر في «النكت» (322/1).

26 -«التّوضيح شرح الجامع الصحيح» (491/15).

27 -«التّوضيح شرح الجامع الصحيح» (539/15).

28 -«فتح الباري» (87/5).

29 -«فتح الباري» (387/5).

30 -ذكرها ابن حجر في «النكت» (322/1).

31 -«النكت» (323/1).

32 -«الفتح» (380/5).

33 -«النكت» (323/1).

34 -انظر أمثلة وصل المعلقات: (187، 206، 319، 443) وغيرها.

35 -انظر: «تغليق التعليق» (8/1).

36 -«عمدة القاري» (165/13)، وكذا وقع في المطبوع، وهو تصحيف وصوابه: «بِشر بن موسى».

37 -«فتح الباري» (406/5).

38 -«فتح الباري» (406/5).

39 -«الفتح» (240/5).

40 -«فتح الباري» (245/5).

المنارة للاستشارات